ترسانة صواريخ الحوثي تتصاعد كتهـــــديد إقليـــــمي ودولي

ترجمـــات أبعاد

يـــوليـــو 2025

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

* ترسانة صواريخ الحوثي تتصاعد كتهديد إقليمي ودولي
* تحالف مقلق: اتفاق بين «حركة الشباب» والحوثيين يوسّع خطر تهديد الملاحة في البحر الأحمر
* استهداف تجارة المخدرات في اليمن لن يُخضع الحوثيين، وفقًا لمحللين
* هل نجح المجتمع الدولي في تحجيم تهديد الحوثيين في البحر الأحمر؟
* ما بعد حرب الأيام الـ٢١، إيران تواصل تعزيز نفوذها عبر الحوثيين
* لا جدوى من التفاوض مع الحوثيين
* الصبر الاستراتيجي: لماذا لم تنخرط إسرائيل بشكل كامل ضد الحوثيين؟
* الحرب البريطانية غير المُعلنة على اليمن
* وسط اضطرابات الشرق الأوسط... البحرية الملكية تنسحب من المنطقة لأول مرة منذ عقود

abaadstudies
www.abaadstudies.org

تقرير خاص: ترسانة صواريخ الحوثي تتصاعد كتهديد إقليمي ودولي

هيئـــــة التحـــــريـــــر

شـهدت حركـة الحوثـي فـي اليمـن توسـعًا كبيـرًا فـي قدراتهـا الصاروخيـة، حيـث تحولـت مـن مجموعـة تمـرد محليـة إلـى فاعـل إقليمـي قـادر علـى تهديـد إسـرائيل والولايـات المتحـدة والقـوات الحليفـة فـي مختلـف أنحـاء الشـرق الأوسـط. وبدعـم تقنـي وتوجيهـي مـن إيـران، أدمـج الحوثيـون مجموعـة متزايـدة التعقيـد مـن أنظمـة الصواريـخ الباليسـتية وصواريـخ كـروز، ممـا مكنهـم مـن شـن ضربـات دقيقـة عبـر مسـافات تزيـد علـى ١٥٠٠ كيلومتـر. وكونهـا الركيـزة الجنوبيـة لمـا يُعـرف بـ»محـور المقاومـة» الـذي تقـوده إيـران، لـم يعـد الحوثيـون مجـرد طـرف تكتيكـي فـي النـزاع اليمنـي، بـل أصبحـوا تهديـدًا اسـتراتيجيًا متقدمًـا علـى هيـكل الأمـن الإقليمـي

وتشـمل ترسـانة الصواريـخ الحوثيـة أنظمـة إطلاق أرضيـة تتمتـع بمـدى تشـغيلي يضـع الأصـول العسـكرية الإسـرائيلية والأمريكيـة الحيويـة ضمـن نطـاق مباشـر. مـن أبـرز هـذه الأنظمـة صـاروخ بـركان-2H الباليسـتي قصيـر المـدى، الـذي يُقـدّر مـداه بيـن ٨٠٠ و١٠٠٠ كيلومتـر. ويعتمـد هـذا النظـام علـى منصـة سـكود المعدلـة، والمسـتوحاة مـن تصاميـم إيرانيـة وكوريـة شـمالية، وقـد اسـتُخدم فـي هجمـات علـى الريـاض، كمـا يُعتقـد أنـه شـارك فـي ضربـات اسـتهدفت منطقـة إيلات الإسـرائيلية. أمـا صـاروخ القـدس-٢، فهـو صـاروخ كـروز أرضـي هجومـي بمـدى يُقـدّر بحوالـي ١٤٠٠ كيلومتـر، صُمّـم لتنفيـذ ضربـات دقيقـة بعيـدة المـدى مـع القـدرة علـى التهـرب مـن الرصـد الـراداري عبـر الطيـران علـى ارتفـاع منخفـض. وقـد تـم ربـط هـذا الصـاروخ بعمليـات صواريـخ كـروز الأخيـرة التـي اسـتهدفت جنـوب إسـرائيل، منهـا إطلاق فـي مـارس ٢٠٢٥ تـم اعتراضـه قـرب ديمونـا

ومـن الأصـول الرئيسـية الأخـرى، يأتـي صـاروخ ذو الفقـار الباليسـتي، الـذي يُعتقـد أنـه مشـتق مـن الصـاروخ الإيرانـي فاتـح-١١٠، ويتمتـع بمـدى يصـل إلـى ١٤٠٠ كيلومتـر، مـع نظـام دفـع صلـب يتيـح دورات إطلاق أسـرع. كمـا نُشـر صـاروخ طوفـان، وهـو صـاروخ باليسـتي متوسـط المـدى يحتمـل اعتمـاده علـى تقنيـة سـكود-سـي، بمـدى يُقـدّر بيـن ٥٠٠ و١٠٠٠ كيلومتـر. ويُعـدّ ظهـور نسـخة مـن صـاروخ كـروز فئـة سـومار الأكثـر إثـارة للقلـق؛ حيـث يُشـتبه بأنهـا نسـخة مقلـدة مـن النظـام الإيرانـي، وتصـل قدرتهـا إلـى مـدى قـد يبلـغ ٢٠٠٠ كيلومتـر. وتـم رصـد هـذا النظـام فـي غـرب اليمـن مطلـع عـام ٢٠٢٤، مـا يجعلـه يشـكل تهديـدًا ليـس فقـط لإسـرائيل، بـل وأيضًـا لقواعـد عسـكرية أمريكيـة وحليفـة فـي الأردن والعـراق ودول الخليـج

وأخيـرًا، أُضيفـت مؤخـرًا إلـى ترسـانة الحوثـي أنظمـة صواريـخ فلسـطين-١ وفلسـطين-٢، التـي كشـفت عنهـا الجماعـة فـي ٢٠٢٤ فـي إطـار سـردها التضامنـي مـع الفصائـل الفلسـطينية فـي غـزة. ويُعتقـد أن صـاروخ فلسـطين-٢ هـو صـاروخ باليسـتي بعيـد المـدى مشـتق مـن تقنيـات إيرانيـة أو كوريـة شـمالية، ويُقـدّر مـداه بحوالـي ١٥٠٠ كيلومتـر. وقـد ظهـر هـذا الصـاروخ فـي عـروض عامـة، واُسـتخدم وفـق تقاريـر فـي هجمـات حديثـة اسـتهدفت المناطـق الجنوبيـة لإسـرائيل. ويُعتقـد أن النظـام يحمـل رأسًـا حربيًـا أكبـر مـن نمـاذج بـركان السـابقة، مـع احتمـال تزويـده بترقيـات فـي نظـام التوجيـه النهائـي لتحسـين دقتـه

وتؤكد الهجمات الأخيرة مدى توسع القدرة العملياتية والنية السياسية وراء استراتيجية الصواريخ الحوثية. ففي ٢٢ يوليو ٢٠٢٥، أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن إطلاق عدة صواريخ باليستية على إيلات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية المجاورة. وأدى الهجوم إلى تفعيل منظومات الدفاع الإسرائيلية «السهم» و»مقلاع داوود»، حيث تم اعتراض صاروخ واحد على الأقل في منتصف مساره. قبل ذلك بأيام، في ١٧ يوليو، اعترضت سفينة حربية أمريكية في البحر الأحمر صاروخين كروز أطلقهما الحوثيون، يُعتقد أنهما كانا يستهدفان حركة الملاحة البحرية أو أصول التحالف قرب باب المندب. وفي ١٨ يونيو، عُثر على شظايا صاروخ بعيد المدى في وادي عرابة بإسرائيل بعد محاولة استهداف بنية تحتية في صحراء النقب. وتأتي هذه الأحداث بعد إطلاق في ٣ مايو من غرب اليمن أدى إلى تنبيهات طوارئ عند مرور الصاروخ قرب إيلات قبل أن يتم اعتراضه فوق البحر الأحمر

ويستخدم الحوثيون منصات إطلاق متنقلة (TELs) ومواقع إطلاق محصنة مدمجة في مناطق جبلية في صعدة، حجة، والجوف، مما يصعّب عمليات الكشف المبكر والاعتراض. وتوفر التضاريس الوعرة في اليمن تغطية طبيعية، وكشفت صور الأقمار الصناعية الحديثة عن مواقع محصنة يُحتمل أنها مصممة لنشر الصواريخ لفترات طويلة

وتظل إيران المورد الخارجي الرئيسي والممكّن الاستراتيجي لترسانة الصواريخ الحوثية. ويُعتقد أن فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني يوفر التدريب الفني، والمكونات، والإرشادات لتجميع وإطلاق أنظمة الصواريخ المتقدمة. العديد من الصواريخ التي بحوزة الحوثيين، بما في ذلك بركان، القدس، ذو الفقار، وسلسلة فلسطين، هي إما صواريخ نُقلت مباشرة أو نسخ محلية التجميع من النماذج الإيرانية. ويمثل صاروخ كروز من نوع سومار قدرة متقدمة من المرجح أنها أُدخلت إلى اليمن بشكل قطع لتجميعها محليًا. كما لوحظ وجود تأثيرات تصميمية كورية شمالية، لا سيما في الخصائص البنيوية لسلسلة بركان. ومن المعروف أن حزب الله، الذي يعمل كقوة مضاعفة للاستراتيجية الإيرانية الإقليمية، قد ساهم في تدريب الحوثيين على استخدام الصواريخ وممارسات الاستهداف الميداني

وتستمر منظومة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية، التي تشمل «السهم-٣» و»مقلاع داوود» و»القبة الحديدية»، في التكيف مع التهديد المتطور، لكنها ما تزال تواجه قيودًا في وقت الاستجابة وتنوع أنواع الصواريخ الواردة. كما تُوضع قوات البحرية الأمريكية والتحالف في البحر الأحمر وخليج عدن حاليًا في حالة تأهب عالية نظرًا لتوسع مدى صواريخ كروز الحوثية. وتؤكد حوادث يوليو ٢٠٢٥ أن ليس فقط المدن الإسرائيلية، بل أيضًا القوات الغربية ومسارات الشحن الحيوية، ما تزال أهدافًا نشطة لضربات الحوثي بعيدة المدى

ومع كل هجوم جديد وكل نظام يضاف إلى ترسانتها، يبرهن الحوثيون على دمجهم الاستراتيجي في إطار الردع الإقليمي الأوسع الذي تقوده إيران. لقد تحول دورهم من فاعل محلي إلى ذراع عملياتي في الاستراتيجية متعددة الجبهات لإيران، قادر على تعطيل التجارة البحرية، وتهديد قواعد أمريكية، وضرب الأراضي الإسرائيلية من الجنوب. ويمثل هذا التحول بروز تهديد صاروخي مستمر وعالي التأثير ينبع من اليمن ليشمل مسرح العمليات الأكبر في الشرق الأوسط

https://www.armyrecognition.com/news/army-news/2025/exclusive-analysis-houthi-missile-arsenal-becomes-regional-threat-to-israel-and-allied-forces-in-middle-east

تحالف مقلق: اتفاق بين «حركة الشباب» والحوثيين يوسّع خطر تهديد الملاحة في البحر الأحمر

NEW LINES MAGAZINE

سمر خضر

في يوم دافئ من شهر أبريل، وعلى الساحل الغربي لليمن، شنّت القوات الأميركية أربع عشرة غارة جوية مكثفة استهدفت محطة رأس عيسى النفطية، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٨٠ شخصًا وإصابة العشرات. جاءت هذه الحملة الأميركية بعد أكثر من عام من الضربات المتكررة، ردًا على هجمات الحوثيين ضد السفن العابرة للبحر الأحمر، والتي زعم الحوثيون أنها تأتي تضامنًا مع الفلسطينيين في غزة. وقد وصفت منظمات حقوق الإنسان تلك الغارات بأنها «جريمة حرب محتملة». أما بالنسبة للحوثيين، فقد شكّلت بقايا الناقلات المحترقة والبنية التحتية المدمرة خسارة فادحة لمصدر دخل حيوي

وفي الجهة المقابلة من خليج عدن، بعيدًا عن عدسات الإعلام، كانت حركة الشباب الصومالية تستعيد زخمها. فبينما تخوض معارك شرسة ضد القوات الصومالية والإقليمية والأميركية، تقدّمت قوات الحركة — التي كثيرًا ما يقاتل أفرادها حفاة ويحملون بنادق كلاشينكوف قديمة — لمسافة تُقدّر بنحو ١٢٠ ميلًا باتجاه العاصمة مقديشو

وفي منتصف أبريل، اقتحمت الحركة بلدة عدن يبال الاستراتيجية، حيث وصف السكان دويّ انفجارات تبعها إطلاق نار من جهات متعددة. وعلى الرغم من أن الضربات الجوية المشتركة، الصومالية والأميركية، قتلت أكثر من عشرة مقاتلين، فإن البلدة — التي سبق إعلان تحريرها — عادت مجددًا إلى سيطرة حركة الشباب، التي اقتربت أكثر من هدفها المتمثل في تطويق العاصمة

وينشط الطرفان، الحوثيون والشباب، على ضفّتي واحد من أكثر الممرات المائية أهمية في العالم. ورغم أن حملاتهما كانت تجري بشكل منفصل، فإنها بدأت تتقاطع بشكل متزايد خلف الكواليس. فكلاهما يرزح تحت ضغط عسكري ويبحث عن موارد للبقاء، وقد توصلا إلى اتفاق غير معلن: يزوّد الحوثيون حركة الشباب بالأسلحة، بينما تقوم الأخيرة — عبر قراصنتها — بتشتيت انتباه الدوريات البحرية، مما يتيح مرور شحنات السلاح والتهريب إلى الموانئ الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن

وبوصفهما جارتين، لطالما ارتبطت اليمن والصومال بشبكات تهريب تشمل كل شيء: من الأسلحة والمخدرات إلى البشر. ويقول يزيد الجداوي، الباحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، إن العلاقة بين الحوثيين وحركة الشباب الصومالية باتت أكثر وضوحًا مع تصاعد أنشطة القرصنة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب مطلع عام ٢٠٢٤، وهو تصاعد رُبط سريعًا بازدياد وتيرة التعاون بين الطرفين

وللوهلة الأولى، قد تبدو هذه العلاقة غير متوقعة؛ فالحوثيون خاضوا صراعات ضارية لسنوات ضد تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» الذي يتبع أيديولوجية سُنّية معادية للمذهب الزيدي الشيعي الذي يتبناه الحوثيون. غير أن هذا الواقع تغيّر مؤخرًا. فبحسب تقارير أممية، تبادل الطرفان الأسرى بصمت، وبحلول أوائل ٢٠٢٤، بدأ الحوثيون بدعم هجمات القاعدة ضد القوات التابعة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. وبالتالي، لم يعد التعاون مع فرع القاعدة في شرق إفريقيا (أي حركة الشباب) أمرًا مستبعدًا

وعند سؤاله عن طبيعة العلاقة بين الحوثيين وحركة الشباب، وصف المبعوث الرئاسي الصومالي الخاص بالاستقرار وحماية المدنيين، عمر حاشي، تلك العلاقة بأنها «تجارية بحتة، وليست أيديولوجية»، مشيرًا إلى أن القاسم المشترك بين الجانبين يتمثل في «محاربة الحكومات التقليدية» و»الحاجة إلى السلاح والتمويل"

وحذّر حاشي، بتردد، من صعوبة احتواء هذه الميليشيات رغم الضغوط الدولية، قائلًا: «حركة الشباب ستجد دائمًا وسيلة للحصول على السلاح، والحوثيون سيجدون طريقًا للتهريب.» وأوضح أن اعتمادهما المتبادل يجعل من طرق التهريب المشتركة نقاط تعاون حيوية، على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها القوات الصومالية وحلفاؤها لإيقاف هذه العمليات

وبحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة اطّلعت عليه مجلة نيو لاينز، عُقد لقاءان على الأقل بين الحوثيين وحركة الشباب في شهري يوليو وسبتمبر من عام ٢٠٢٤. وحتى الآن، تم التأكد من تسلُّم حركة الشباب أسلحة خفيفة من الحوثيين، بما في ذلك بنادق هجومية ورشاشات خفيفة وبنادق قنص. ويؤكد تيمور خان، المحقق المتخصص بشؤون الخليج في مؤسسة كونفليكت آرمامنت ريسيرش (Conflict Armament Research)، أن الأرقام التسلسلية للأسلحة التي صودرت من قوارب كانت متجهة إلى الحوثيين، تطابق تلك التي ضُبطت داخل الأراضي الصومالية، مما يشير إلى مصدر حوثي مباشر

ما كان في السابق يُعد تعاونًا سريًا بات اليوم مصدر قلق دولي متزايد. وقد عبّرت الولايات المتحدة عن إدراكها لهذا التهديد؛ إذ حذر الجنرال مايكل لانغلي، قائد القيادة الأميركية في إفريقيا، من أن تعاظم الحضور الحوثي في شرق إفريقيا سيُشكل خطرًا متزايدًا على التجارة والشحن العالمي، ويدخل «جهة فاعلة عدوانية وقوية في منطقة تعاني أصلًا من تهديدات داعش وحركة الشباب"

ويعكس هذا التحذير واقعًا جديدًا آخذًا في التشكل؛ فالتحالف بين الحوثيين والمسلحين الصوماليين أصبح عنصرًا محوريًا في استراتيجية الحوثيين الحربية. وقد ساهم هذا التحالف في استمرار عمليات تصنيع وتجميع الأسلحة داخل اليمن، مما دعم حملتهم العسكرية في البحر الأحمر. ووراء هذه الحملة البحرية المدمرة يقف نظام إمداد معقد يتجاوز الدعم المعروف من إيران

وعلى الرغم من أن إيران لا تزال المموّل الأساسي للحوثيين، فإن الجماعة سعت في الآونة الأخيرة إلى تنويع مصادر الدعم بهدف تقليل اعتمادها الكلي على طهران. ومن بين تلك المصادر الصين. ففي عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، زار قادة حوثيون الصين للحصول على أجزاء من الأسلحة، مقابل تعهد بعدم استهداف السفن الصينية. وقد فرضت وزارة الخزانة الأميركية لاحقًا عقوبات على شركتين صينيتين لتورطهما في تزويد الحوثيين بمكونات أسلحة ومواد مزدوجة الاستخدام، مما يشير إلى تحوّل الحوثيين من جماعة وكيلة إلى جهة فاعلة تتعامل مع سلاسل إمداد عالمية

وفي هذا السياق، أصبحت منطقة شرق إفريقيا محورًا رئيسيًا في تلك الشبكة. إذ يتجه المهرّبون نحو كينيا وتنزانيا لتفادي المراقبة البحرية الدولية، قبل الوصول إلى الصومال. وتسيطر حركة الشباب على بعض الموانئ في شرق الصومال، وتتمتع بنفوذ في مناطق تقع خارج نطاق تغطية الدوريات البحرية الدولية. ومن هذه النقاط، تُبحر قوارب شراعية محمّلة بالصناديق نحو السواحل اليمنية، لتغذية خطوط تصنيع وتجميع الطائرات المسيّرة والصواريخ التابعة للحوثيين

لكن الدعم تجاوز التهريب ليأخذ طابعًا ميدانيًا مباشرًا. فبحسب تقرير أممي صدر في أكتوبر ٢٠٢٤، فإن ثلث الهجمات على خليج عدن نُفذت من مناطق تقع خارج نطاق الرادارات الحوثية، ما يشير إلى احتمال مشاركة أطراف أخرى في تحديد الأهداف وتوجيه الضربات. ومن المرجّح أن مقاتلين صوماليين ينشطون على سواحل نائية هم من يحددون الإحداثيات ويرسلونها

ويقول إبراهيم جلال، خبير الأمن الإقليمي في مؤسسة هورايزن إنسايتس، والمشارك في إعداد تقرير صادر عن مركز كارنيغي للشرق الأوسط حول هذا التحالف، إن الحوثيين أرسلوا بالفعل منسقين ميدانيين إلى الصومال لتسهيل التعاون مع حركة الشباب

ويبدو أن الحوثيين لم يقتصروا على التعاون مع حركة الشباب فحسب، بل وسّعوه ليشمل طيفًا أوسع من الفصائل الصومالية، منها فرع داعش المحلي، وعناصر من إقليم أرض الصومال. وتندرج هذه التحركات ضمن استراتيجية تهدف إلى توسيع وتنويع طرق الإمداد والدعم

لقد لعب الحوثيون وحركة الشباب دورًا بارزًا في تقويض النظام الدولي، لكن تأثير تحالفهما قد يتفاقم قريبًا. فحتى الآن، اقتصر الدعم في الصومال على الأسلحة الخفيفة، غير أن تقارير سرية تفيد بأن حركة الشباب طلبت من الحوثيين طائرات مسيّرة وصواريخ موجهة، مقابل تصعيد عمليات القرصنة لصرف انتباه الدوريات البحرية وفتح ممرات جديدة لتهريب السلاح

وقد بدأت مؤشرات هذا المخطط في الظهور داخل الصومال. ففي أغسطس من العام الماضي، أوقفت قوات الأمن في إقليم بونتلاند شاحنة مشبوهة على طريق ترابي بين مدينتي جالكعيو وغروي، كانت محمّلة بخمس طائرات مسيّرة انتحارية، واعتُقل على إثرها سبعة رجال على صلة بحركة الشباب وتنظيم داعش. وبحسب مصدر أمني، فإن تلك الأسلحة عبرت البحر الأحمر من اليمن، عبر ميناء بوصاصو

وفي وقت لاحق، عبر قاربين مجهولي الهوية المياه الصومالية بهدوء — أحدهما كبير يتقدمه قارب صغير — دون أعلام أو علامات تعريف، وكانا يحملان شحنة مخصصة لحركة الشباب. لكن رحلتهما لم تكتمل؛ إذ استهدفتهما غارة أميركية دمّرت حمولة من الأسلحة المتطورة كانت في طريقها إلى الميليشيا الصومالية

ويشير إبراهيم جلال إلى أن وفدين صوماليين زارا مؤخرًا مدينة الحديدة اليمنية — أحدهما مرتبط بأرض الصومال، والآخر بحركة الشباب — لتلقي تدريبات على تشغيل الطائرات المسيّرة، إضافة إلى ما وُصف بـ»دورات ثقافية» تهدف إلى «نشر فكر الحوثيين»، في إطار علاقة لا تزال تتبلور

ومع تزايد وصول الأسلحة الفتاكة، قد تتمكن حركة الشباب من توسيع نطاق عملياتها والاقتراب أكثر من العاصمة مقديشو. لكن التهديد لن يبقى محصورًا في الأراضي الصومالية؛ فقد يستغل الحوثيون السواحل الصومالية لشن هجمات مباشرة، في حال تصاعدت الضغوط عليهم. ففي ١٦ أبريل، ومع تكثّف الضربات الأميركية على اليمن، أعلن الحوثيون أن «المواجهة القادمة» مع الولايات المتحدة «ستنطلق من دولة أخرى»، وذلك بعد تقرير أممي كشف عن دراسة الجماعة تنفيذ هجمات من السواحل الصومالية. ويبدو أن الضربات الإسرائيلية على إيران، ولاحقًا انطلاق المفاوضات الأميركية-الحوثية لوقف إطلاق النار، أعاقت هذا المخطط مؤقتًا

لكن التهديد لا يزال قائمًا، إذ توفر الصومال ثلاث منصات محتملة لانطلاق هجمات حوثية مباشرة أو غير مباشرة: أرض الصومال، إقليم بونتلاند — حيث يتمتع تنظيم داعش بوجود نشط — والمناطق الوسطى والجنوبية التي تخضع بشكل متزايد لسيطرة حركة الشباب. ويرى إبراهيم جلال أن الحوثيين قد يستغلون هذه المناطق مستقبلًا لتوسيع نطاق عملياتهم خارج البحر الأحمر، وصولًا إلى المحيط الهندي ورأس الرجاء الصالح

وفي هذا السيناريو، لن يُنظر إلى الحوثيين بوصفهم ميليشيا محلية فحسب، بل كقوة عابرة للحدود ذات تحالفات ممتدة. وهو ما سيمنحهم نفوذًا كبيرًا في أي مفاوضات مستقبلية، وسيجعل من مطلب نزع سلاحهم أمرًا شبه مستحيل

لقد أدركت الجماعة الحوثية أن البقاء والسيطرة يعتمدان على القدرة على التكيّف — وهو الدرس الذي يتجلى في علاقاتها المستجدة مع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وحليفه الصومالي عبر خليج عدن. وبهذه المقاربة، تعيد الجماعة تعريف مفهوم «الحركة المتمردة» في القرن الحادي والعشرين: لم تعد مجرد وكيل، بل أصبحت لاعبًا مستقلًا بذاته. فما بدأ بوصفه دعمًا لغزة، تحوّل إلى مشروع أوسع بكثير: استعراض لقدرات عابرة للحدود، بُني على تحالفات غير متوقعة، والقدرة على الازدهار وسط الفوضى

https://newlinesmag.com/spotlight/a-pact-between-al-shabab-and-the-houthis-threatens-red-/sea-shipping

استهداف تجارة المخدرات في اليمن لن يُخضع الحوثيين

Forbes

بول إدون

شنت إسرائيل مجددًا ضربات جوية بعيدة المدى استهدفت موانئ في مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن، في مسعى لتكثيف الضغط الاقتصادي على الجماعة. إلا أن هذه الهجمات، شأنها شأن الضربات الجوية السابقة خلال العام الماضي، لم تُفضِ إلى ردع الحوثيين، الذين أطلقوا بالمقابل صواريخ باليستية باتجاه إسرائيل

ونتيجة لذلك، بدأ بعض المحللين الإسرائيليين بالدعوة إلى تبنّي استراتيجية بديلة للضغط الاقتصادي، من خلال استهداف مصادر التمويل غير التقليدية للجماعة، وعلى رأسها إنتاج المخدرات

وخلال ليلة ٦–٧ يوليو، نفذت ٢٠ طائرة مقاتلة إسرائيلية أكثر من ٥٠ غارة على موانئ يمنية رئيسية، شملت ميناء الحديدة ومحطة رأس الكثيب للطاقة، كما استهدفت سفينة الشحن التجارية «جالاكسي ليدر»، التي استولى عليها الحوثيون في نوفمبر ٢٠٢٣.

وفي رد سريع، حاول الحوثيون مجددًا استهداف مطار بن غوريون الإسرائيلي بصاروخ باليستي، في ما وصفوه بـ»عملية عسكرية نوعية» نُفّذت يوم الخميس، غير أن الدفاعات الجوية الإسرائيلية اعترضت الصاروخ وأسقطته. كما قام الحوثيون بإغراق سفينتين تجاريتين في البحر الأحمر، ما يعكس استمرارهم في التصعيد، ويشير إلى أن الغارات الجوية الإسرائيلية لم تحقق أثرًا رادعًا حتى الآن

ويؤكد الحوثيون أنهم لن يوقفوا هجماتهم على إسرائيل ما لم يتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة

ومنذ أن شنت القوات الجوية الإسرائيلية أولى غاراتها على أهداف حوثية في يوليو ٢٠٢٤، ردًا على هجوم بطائرة مسيّرة أدى إلى سقوط قتلى في تل أبيب، ركزت العمليات الإسرائيلية على أهداف اقتصادية، في محاولة لإجبار الجماعة على وقف هجماتها

وفي سياق متصل، لفتت صحيفة إسرائيل اليوم إلى ما وصفته بتورّط الحوثيين في تجارة مخدر الكبتاغون، ملمّحة إلى أن هذه التجارة قد تتحول إلى هدف مباشر لإسرائيل ضمن استراتيجيتها الجديدة

الكبتاغون، المعروف باسم «كوكايين الفقراء»، هو منبّه من فئة الأمفيتامينات، يُهرّب على نطاق واسع في المنطقة، ولا سيما إلى السعودية ودول الخليج الثرية، عبر شبكات يُعتقد أنها نشأت في عهد نظام بشار الأسد في سوريا. وقد شكّلت مبيعات الكبتاغون أحد المصادر الرئيسية لدخل النظام السوري في سنواته الأخيرة، حتى أن سوريا وُصفت آنذاك بـ»دولة المخدرات"

وقد أجرت كارولين روز، مديرة برنامجي - العلاقة بين الجريمة والصراع والانسحابات العسكرية - في معهد نيو لاينز، أبحاثًا موسعة حول تجارة الكبتاغون في منطقتي البحر المتوسط والخليج، وقدمت تقاريرها إلى الحكومات وأجهزة الاستخبارات

وقالت روز: «من الواضح أن هناك تحولًا في مسار تهريب الكبتاغون عبر اليمن، رغم أن الجزء الأكبر من التهريب ما يزال يتم عبر الحدود السعودية مع الأردن وعبر الموانئ البحرية الرئيسية"

وأضافت: «ثمة حافز اقتصادي واضح لدى الجهات المسلحة والإجرامية، مثل الحوثيين، لاستغلال هذا الفراغ الذي خلّفه النظام السوري، مستفيدين من الارتفاع الطفيف في أسعار الحبوب». لكنها أوضحت: «لا أتوقع أن تمتلك الجهات الفاعلة في اليمن القدرة على إنشاء منشآت إنتاج بالكفاءة التي رأيناها في دوما، ويرفُر، والمزة، واللاذقية، وغيرها من المناطق التي كانت تحت سيطرة النظام السوري"

وفي يونيو الماضي، أعلنت السلطات الحدودية اليمنية إحباط محاولة تهريب ١,٥ مليون حبة من العاصمة صنعاء، الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إلى السعودية

وقال محمد الباشا، من مؤسسة «باشا ريبورت» للاستشارات الأمنية ومقرها فرجينيا: «تم الكشف عن أول دليل مؤكد على إنتاج الكبتاغون في اليمن في يونيو، من قبل مدير أمن عدن، اللواء مطهر الشعيبي».

وأوضح الباشا: «بحسب الشعيبي، فإن مصادر استخباراتية حددت موقع مصنع لإنتاج الكبتاغون في محافظة المحويت، الخاضعة لسيطرة الحوثيين». وأضاف أن الشعيبي شبّه الموقع بمصانع المخدرات التي كُشف عنها سابقًا في سوريا، ودعا السعودية إلى تقديم دعم عاجل لمكافحة هذه التجارة المتنامية، محذرًا من أن اليمن أصبح ممرًا رئيسيًا لتهريب المخدرات إلى المملكة

وتابع: «نظرًا لمستوى السيطرة الأمنية العالي في مناطق الحوثيين، فلا يمكن أن يعمل مثل هذا المصنع دون أن يكون الحوثيون إما متغاضين عنه عمدًا أو مستفيدين منه ماليًا"

وترى كارولين روز أن تجارة الكبتاغون في اليمن لا تزال «محدودة نسبيًا» مقارنة بمراكز الإنتاج والتهريب الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، لم تستبعد أن تعمد إسرائيل إلى «تكثيف جهودها» استنادًا إلى أي دليل على تهريب أو إنتاج مخدرات من قبل الحوثيين، مشيرة إلى أن بعض المقالات الأخيرة في الصحافة الإسرائيلية «تعكس اهتمامًا متزايدًا» بتورط الحوثيين في تجارة المخدرات غير المشروعة

وأضافت: «أعتقد أنه بعد عامين من الجهود المكثفة التي بذلتها إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى لإضعاف قدرات الحوثيين – والتي لم تنجح إلى حد بعيد – قد ترى إسرائيل أن أي منشأة أو أصل تابع للحوثيين يُشتبه في استخدامه لإنتاج أو تهريب المخدرات، هو هدف عسكري مشروع"

وقد طُرحت فكرة استهداف تجارة المخدرات في اليمن في مقال بصحيفة هآرتس الإسرائيلية في يناير ٢٠٢٥. وأشار يوسي ميلمان، مراسل الصحيفة لشؤون الاستخبارات والسياسات الاستراتيجية، إلى عادة مضغ نبتة «القات» في اليمن، والتي تمنح المستهلك تأثيرًا منشطًا شبيهًا بالأمفيتامين. واقترح أن استهداف مزارع القات قد يكون «عاملًا مغيرًا لقواعد اللعبة» في مواجهة الحوثيين. لكنه أشار أيضًا إلى أن محاولات أميركية مماثلة لتدمير مزارع الكوكا جوًا في كولومبيا باءت بالفشل

وكتب ميلمان: «في اليمن، وبما أن القات يُستهلك في المنازل للاستخدام الشخصي، فهناك احتمال أنه إذا حُرم الناس من هذه النبتة، فقد يثورون على قيادة الحوثيين، ما قد يدفع الجماعة إلى التفاوض مع إسرائيل: وقف استهداف مزارع القات مقابل وقف إطلاق الصواريخ"

ومع ذلك، لا يعني ذلك بالضرورة أن الطائرات الإسرائيلية ستتوقف قريبًا عن قصف الموانئ اليمنية وتبدأ في استهداف مزارع القات أو رشها بالمبيدات

ويشكك محمد الباشا في أن مثل هذه الخطوة ستُغير من سلوك الحوثيين، مشيرًا إلى أن الجماعة «صمدت» أمام ثماني سنوات من القصف بقيادة السعودية، بالإضافة إلى حملة جوية أميركية حديثة استمرت ٥١ يومًا خلال هذا العام

وأضاف: «نظريًا، قد يؤدي استهداف مزارع القات إلى تعطيل جزء من الاقتصاد المحلي، إلا أن القات يبقى محصولًا نقديًا رئيسيًا يدعم سبل عيش مئات الآلاف من الناس». وتابع: «الإضرار بهذا المصدر من الدخل قد يدفع مزيدًا من الناس إلى أحضان الحوثيين، سواء بدافع البقاء الاقتصادي أو كرد فعل انتقامي"

https://www.forbes.com/sites/pauliddon/2025/07/10/targeting-drug-trade-in-yemen-/wont-bring-houthis-to-heel-experts-say

هل نجح المجتمع الدولي في تحجيم تهديد الحوثيين في البحر الأحمر؟

The Maritime Executive
INTELLECTUAL CAPITAL FOR LEADERS

هيئـــة التحـــريـــر

رغم محاولات النظام الإيراني التعافي من الأضرار الجسيمة التي خلّفها الهجومان الإسرائيلي والأمريكي في يونيو، يبقى السؤال مطروحًا: هل لا يزال الحوثيون يمتلكون القدرة على زعزعة الاستقرار في البحر الأحمر؟ وهل لديهم الإرادة لتوظيف هذه القدرة؟

على السطح، لا تبدو نوايا الحوثيين قد شهدت تراجعًا. فقد واصل المتحدث العسكري للجماعة، العميد يحيى سريع، إطلاق التهديدات، محذرًا – عقب الضربة الأمريكية لإيران في ٢٢ يونيو – من دخول السفن الإسرائيلية والأمريكية إلى المياه اليمنية، ومعلنًا أن اليمن بات رسميًا في حالة حرب مع إسرائيل والولايات المتحدة. وفي ٢٤ يونيو، صرّح القيادي السياسي المتشدد محمد البخيتي بأن الحوثيين غير معنيين بأي هدنة بين واشنطن وطهران، مؤكدًا استمرارهم في مهاجمة إسرائيل حتى التوصل إلى وقف إطلاق نار في غزة

ورغم التصعيد اللفظي، بقيت تحركات الحوثيين الميدانية محدودة. فعلى هامش الحرب التي اندلعت بين إسرائيل وإيران مطلع الشهر، أطلق الحوثيون صواريخ باتجاه إسرائيل، إلا أنهم امتنعوا إلى حد كبير عن توسيع نطاق عملياتهم، ملتزمين بوقف إطلاق النار الذي توصلوا إليه سابقًا مع الولايات المتحدة. وكانت إدارة ترامب قد أوقفت في مايو حملة قصف استمرت شهرين على مواقع الحوثيين، مقابل توقف الجماعة عن استهداف الملاحة في البحر الأحمر، وهو التصعيد الذي كانت قد بدأته ردًا على الحرب الإسرائيلية في غزة

ومنذ ذلك الحين، لم ينفذ الحوثيون هجمات جديدة على السفن في البحر الأحمر، رغم استمرارهم في إطلاق طائرات مسيّرة وصواريخ باتجاه إسرائيل، والتي جرى اعتراضها جميعًا على ما يبدو. وبينما لا تزال خطاباتهم نارية، تشير الأفعال إلى تراجع في حدة التصعيد

ويُعزى هذا التراجع، في جزء كبير منه، إلى الخسائر المباشرة التي تكبدتها الجماعة جراء الضربات الأمريكية والإسرائيلية التي استهدفت مخازن صواريخ وطائرات مسيّرة ومعدات إطلاق داخل اليمن. تلك الخسائر دفعت الحوثيين إلى البحث عن تهدئة مؤقتة، في ظل الحاجة إلى إعادة بناء قدراتهم العسكرية. ويبدو أنهم ما زالوا يعتمدون على الإمدادات الإيرانية في المكونات الحيوية للصواريخ والطائرات المسيّرة، استنادًا إلى طبيعة التقنيات التي ضُبطت على متن زوارق كانت تهرّب شحنات من إيران

وفي هذا السياق، قامت قوات المقاومة الوطنية في المخا بتفريغ شحنات من مكونات صواريخ وطائرات مسيّرة جرى اعتراضها أثناء تهريبها إلى الجماعة

ومن المرجّح أن تلك الإمدادات قد تعرّضت لاضطرابات إضافية خلال الحرب التي استمرت ١٢ يومًا ضد إيران، إذ شنّت القوات الأمريكية والبريطانية، في ١٧ مارس و٢٩ أبريل، غارتين على مصنعين تابعين لشركة «مصنع الحبشي للصلب»، والتي يُعتقد أنها تلعب دورًا محوريًا في تمكين الحوثيين من تصنيع مكونات تسليحية محلية

سياسيًا، لم تكن الخسائر أقل وطأة. فقد شعر الحوثيون بأن إيران تخلّت عنهم، خصوصًا مع غياب أي دعم فعلي خلال ذروة العمليات في غزة. وبالنسبة للجماعة، بدت إيران وكأنها خذلت القضية الفلسطينية، فيما بقي الحوثيون الطرف الوحيد في «محور المقاومة» الذي يواصل القتال. هذه المشاعر زادت من الشعور بالعزلة، خصوصًا في ظل التضحيات التي لم تُقابل، بحسبهم، بالتقدير أو الدعم الكافي

الضربات الإسرائيلية لم تقتصر على القيادات، بل طالت أيضًا البنية التحتية الاقتصادية للجماعة، مستهدفة موانئ رئيسية مثل الحديدة ورأس عيسى والصليف، وهو ما أضرّ بعائدات الجمارك التي تعتمد عليها الجماعة في تمويل أجهزتها الأمنية

وفي ظل هذا المشهد، يتزايد قلق الحوثيين من أن تتحول إسرائيل إلى استهداف قياداتهم داخل اليمن، بنفس الدرجة من الكفاءة الاستخباراتية التي أظهرتها في الداخل الإيراني. ويُشار هنا إلى أن اليمن، بسبب انقساماته الداخلية، أكثر عرضة لاختراقات من هذا النوع. وقد لوّح وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، باحتمال تنفيذ عمليات من هذا القبيل

وتعكس الضغوط والانقسامات في الداخل اليمني هشاشة المشهد السياسي، حيث لم تعد قبضة الحوثيين على السلطة بالصلابة التي تبدو عليها من الخارج. فالتوترات داخل القيادة الحوثية بشأن كيفية التعامل مع الانتكاسات الأخيرة تكشف تصدعات متزايدة، قد تقود إلى تغيرات في الولاءات وإعادة تشكيل موازين النفوذ

وفي هذا السياق، سعت قوى محلية متحالفة بشكل غير رسمي مع الحكومة المعترف بها دوليًا إلى استغلال هذا الضعف الظاهر. فقد أعيد تنظيم وتمويل قوات الطوارئ في تعز بقيادة العميد عبدالله الحمزي بدعم سعودي، بالتوازي مع تعزيز قوات الحماية في حضرموت. كما صعّدت الإمارات من دعمها لقوات المقاومة الوطنية بقيادة اللواء طارق عبدالله صالح على الساحل الجنوبي للبحر الأحمر. وفي تطور آخر، تحركت الحكومة المؤقتة ضد العميد أمجد خالد، المتهم بالتنسيق سرًا مع الحوثيين لاستهداف قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًا في محافظتي عدن ولحج

لكن هذا التحرك المتناثر داخل تحالف الحكومة المعترف بها لا يعكس بالضرورة تحولًا حاسمًا في ميزان القوى. فكل طرف، بما فيهم الحوثيون، يواجه تحديات داخلية. الانقسامات المستمرة داخل الحكومة المؤقتة، والتي يغذيها دعم إقليمي متضارب، تُقوّض فرص الاستفادة من لحظة وهن الحوثيين، وتمنح الجماعة مساحة لإعادة ترتيب صفوفها

ورغم ما يظهر من تماسُك نسبي في البنية التنظيمية للحوثيين، إلا أن قدرتهم على استئناف العمليات الخارجية في المدى القريب تبقى محدودة. فإعادة بناء ترسانتهم العسكرية، وتعويض الخسائر التي لحقت بهم نتيجة الضربات الإسرائيلية والأمريكية، يتطلب وقتًا وإمدادات لا تزال معطلة، لا سيما مع تعثر خطوط الدعم القادمة من إيران

وفي الخلفية، بات واضحًا للحوثيين أن كلًا من الولايات المتحدة وإسرائيل تمتلكان الإرادة السياسية لملاحقتهم في حال تخطيهم الخطوط الحمراء. ورغم أن الجماعة ما تزال تمثل تهديدًا استراتيجيًا طويل الأمد، إلا أن إسرائيل – على وجه الخصوص – تبدو وكأنها تنتظر الفرصة المناسبة لتوجيه ضربة أكثر حسمًا تهدف إلى تقليص التهديد بشكل دائم

الخلاصة القاتمة أن الحوثيين اليوم مُنهكون، لكنهم لم يُهزموا. ومع غياب معارضة فاعلة من داخل مناطق سيطرتهم، من المرجّح أن يستعيدوا مع مرور الوقت قدرتهم على التهديد، سواء للملاحة في البحر الأحمر أو لإسرائيل. وبالتالي، ستظل مخاوف شركات الشحن والتأمين مبررة في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار في هذا الممر البحري الحيوي

https://maritime-executive.com/editorials/are-the-houthis-suppressed-as-a-red-sea-threat

ما بعد حرب الأيام الـ12، إيران تواصل تعزيز نفوذها عبر الحوثيين

برجيت تومي
بهنام بن طلالبلو

لا تزال طهران تمدّ الحوثيين بالسلاح، في تحدٍّ صارخ للقرارات الدولية. فقد اعترضت قوات المقاومة الوطنية اليمنية – وهي تحالف مناهض للحوثيين – في ٢٧ يونيو، شحنة أسلحة إيرانية ضخمة بلغ وزنها ٧٥٠ طنًا، كانت في طريقها إلى ميناء الصليف الخاضع لسيطرة الحوثيين، بعد انطلاقها من جيبوتي. ورغم اعتماد إيران على مسارات تهريب متنوعة وأكثر تمويهًا عبر منطقة القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية، فإن هذه العملية تُعد من بين الأهم خلال عقدٍ من الدعم الإيراني المتواصل للجماعة

ويعكس إصرار طهران على إعادة تسليح «محور المقاومة» – وهو شبكة من الوكلاء العابرين للحدود تمارس أنشطة مسلحة بالوكالة – مدى أهمية هذا المحور في استراتيجية النظام الإيراني وأيديولوجيته الثورية، لا سيما بعد الخسائر التي تكبّدها خلال حرب الأيام الـ١٢ مع إسرائيل والولايات المتحدة. وفي هذا السياق، صرّح الجنرال مايكل كوريلا، قائد القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)، في ١٦ يوليو قائلًا:

"اعتراض هذه الشحنة الإيرانية الضخمة يُظهر أن إيران لا تزال الطرف الأكثر زعزعة للاستقرار في المنطقة."

وكانت إيران قد نفت، في رسالة إلى مجلس الأمن الدولي في فبراير، الاتهامات بخرق حظر تصدير الأسلحة أو تغذية النزاع في اليمن. ويُذكر أن القرار رقم ٢٦٢٤ الصادر عن مجلس الأمن عام ٢٠٢٢ يفرض حظرًا مفتوح المدة على توريد الأسلحة إلى الحوثيين، ويمدد بذلك القيود المفروضة بموجب قرار عام ٢٠١٥ الذي شمل القادة السياسيين في اليمن والجماعة الحوثية

ومع ذلك، فإن سجل عقدٍ كامل من تهريب الأسلحة يروي قصة مختلفة. فمنذ أن استولى الحوثيون على العاصمة صنعاء عام ٢٠١٤ – وهي لحظة فاصلة دفعتهم إلى الاصطفاف العلني ضمن محور المقاومة – اعترضت الولايات المتحدة وشركاؤها ما لا يقل عن ٢٠ شحنة أسلحة إيرانية حتى يناير ٢٠٢٤، ووفقًا لوكالة الاستخبارات الدفاعية. وبمرور الوقت، تطورت العلاقة بين طهران والحوثيين لدرجة باتت الجماعة تمتلك أكثر أنظمة الأسلحة تطورًا مقارنة بأي عضو آخر في المحور، رغم كونها الأحدث انضمامًا إليه

وقد أفادت القيادة المركزية الأمريكية بأن العديد من الأنظمة المصادَرة في عملية الاعتراض الأخيرة صُنعت من قبل شركة تابعة لوزارة الدفاع الإيرانية، وهي كيان خاضع للعقوبات الأمريكية

وقد شملت الشحنة المضبوطة مجموعة واسعة من المعدات العسكرية المتطورة، من بينها محركات نفاثة لصواريخ كروز تُستخدم في صواريخ «باوه» الإيرانية (التي يطلق عليها الحوثيون «قدس»)، وأجهزة توجيه كهربائية–بصرية للصواريخ الباليستية المضادة للسفن، وطائرات مسيرة هجومية من طراز «شاهد-١٠٧»، إضافة إلى عشرات المحركات المكبسية، ورؤوس حربية موجهة مضادة للدروع، وأنظمة دفاع جوي محمولة على الكتف، وصواريخ كروز بحرية من طراز «قدر" النسخة الإيرانية من C- 802 و»سجيل»، وصاروخ مضاد للطائرات المسيّرة يُدعى «قائم-١١٨» كشفت عنه إيران مؤخرًا

ورغم أن بعض عمليات الاعتراض في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ كشفت عن لجوء الحوثيين إلى مكونات تجارية لبناء أنظمة محلية الصنع، فإن الشحنة الأخيرة تؤكد استمرار اعتماد الجماعة على سلسلة إمداد أساسية مصدرها إيران

وبرغم الضربات الجوية المنفصلة التي نفذتها الولايات المتحدة وإسرائيل هذا العام، فإن هجمات الحوثيين البحرية والصاروخية ما تزال مستمرة، مما يستدعي صياغة استراتيجية جديدة وشاملة لمواجهتها

وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية خطوات ملموسة لعزل الحوثيين ماليًا، حيث كشفت العقوبات التي فُرضت في عهد إدارة ترامب عن شبكات تحويل مالي تشمل شركات صرافة ومحافظ رقمية ومؤسسات مالية، حوّلت مئات الملايين من الدولارات لصالح الجماعة. ويتعيّن على واشنطن مراقبة المؤسسات المالية التي ما تزال تعمل من داخل صنعاء لاحتمال انتهاكها للعقوبات، والعمل على تدويل العقوبات المفروضة على ممولي الحوثيين الذين سبق أن حددتهم وزارة الخزانة الأمريكية

علاوة على ذلك، يجب ألا تتردد واشنطن في قيادة جهد دولي لاعتراض شحنات الأسلحة البحرية، وعرقلة جهود إيران في إعادة تسليح وكلائها. كما ينبغي تعزيز قدرات القوات البحرية اليمنية وخفر السواحل، التي أسهمت في نجاح عملية الاعتراض الأخيرة. وفي هذا الإطار، يمكن للإدارة الأمريكية المزج بين عمليات الاعتراض الفعالة وتنفيذ ضربات دقيقة ضد ترسانة الحوثيين وقادتهم، بهدف ردعهم عن شن المزيد من الهجمات على الملاحة الدولية، وتقويض مشروع إيران في المنطقة

وفي المحصلة، لا يمكن لواشنطن أن تسمح لطهران بالاستمرار في توظيف الجماعات التابعة لها كأدوات قتالية غير مباشرة، تكلفتها منخفضة ومخاطرها محدودة، ضمن استراتيجيتها المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل. فالتساهل مع هذا النهج سيمنح إيران نفوذًا أكبر في منطقة تقف أصلًا على شفير الانفجار

https://www.fdd.org/analysis/2025/07/22/post-12-day-war-iran-continues-to-invest-in-the-houthis/

لا جدوى من التفاوض مع الحوثيين

مارك دوبويتز وكوبي غوتليب

في وقت تلعق فيه إيران و»حزب الله» جراحهما بعد اشتباكات مكلفة مع إسرائيل، يواصل أحد أكثر وكلاء طهران دموية — الحوثيون — إطلاق الصواريخ على إسرائيل. ففي ٢٢ يوليو، أطلق الحوثيون صاروخًا باليستيًا باتجاه مطار بن غوريون، وذلك بعد أربعة أيام فقط من إطلاق صاروخ مماثل. هذه ليست استفزازات عابرة، بل رسائل واضحة: الحوثيون لا يردعهم شيء

وقد جاء رد واشنطن، كالمعتاد، وفق نهج بات مألوفًا — نهج أثبت فشله مرارًا. فكما فعلت السعودية سابقًا، لجأت الولايات المتحدة إلى المسار الدبلوماسي، عارضةً وقف إطلاق نار وحوافز، أملاً في تهدئة الحوثيين. لكن التجربة أثبتت العكس: كل هدنة كانت بالنسبة لهم فرصة لإعادة التسلّح والتنظيم، والعودة إلى القتال بزخم أكبر

وبدلًا من سياسة الاسترضاء، ينبغي على الولايات المتحدة أن تتبنى حملة ضغط متواصلة تشمل العقوبات، والمواقف الدبلوماسية الحازمة، واستخدام القوة العسكرية عند الحاجة. ما دون ذلك ليس إلا دعوة لمزيد من إراقة الدماء

وليس هذا تهديدًا لإسرائيل وحدها. فقد شن الحوثيون عشرات الهجمات على السفن المدنية في البحر الأحمر، ما تسبب بفوضى في سلاسل الإمداد العالمية، وهدد واحدًا من أهم الممرات البحرية الحيوية في العالم. وتُعد هذه الهجمات تحديًا مباشرًا لالتزام الولايات المتحدة بحماية حرية الملاحة — وهو التزام شكّل أحد ركائز النظام العالمي المزدهر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

ففي مايو، ساعدت واشنطن في التوصل إلى وقف لإطلاق النار بوساطة عمانية. وكان الهدف واضحًا: إنهاء الهجمات على الملاحة الدولية. لكن خلال أسابيع، خرقت الجماعة الحوثية الاتفاق. ففي ٧ و٩ يوليو، استهدفت سفينتين تجاريتين، وقتلت ثلاثة بحارة، ويُقال إنها أسرت ستة آخرين

وكانت السعودية أيضًا تعتقد ذات يوم بإمكانية التفاوض مع الحوثيين. فبعد تدخلها في الحرب الأهلية اليمنية عام ٢٠١٥ دفاعًا عن الحكومة المعترف بها دوليًا، وجدت الرياض نفسها في مأزق عسكري طويل الأمد. وتحول الصراع إلى واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، ما أدى إلى ردود فعل دولية حادة

وبحلول عام ٢٠٢٠، وصلت نظرة الرأي العام الأمريكي تجاه السعودية إلى أدنى مستوياتها. وتعهد جو بايدن، خلال حملته الانتخابية، بجعل الحكومة السعودية «منبوذة». وعندما أصبح رئيسًا، خفّض مبيعات الأسلحة وألغى تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، الذي كانت إدارة ترامب قد أقرته

ومع ذلك، وبينما خفف بايدن السياسة الأمريكية تجاه الحوثيين، لم يبدِ الحوثيون أي بادرة مماثلة.

كما أشار السفير مايكل راتني، المبعوث الأمريكي السابق إلى السعودية، في بودكاست «تفكيك إيران» التابع لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD)، فإن هجمات الحوثيين على المدن والمطارات ومنشآت الطاقة في السعودية لم تتسبب في أضرار آنية فحسب، بل هددت أيضًا خطط المملكة التنموية بعيدة المدى

وفي عام ٢٠٢٢، أبرمت الرياض اتفاقًا لوقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر مع الحوثيين، وامتنعت عن الرد حتى بعد شن الحوثيين هجمات بطائرات مسيّرة على بنى تحتية يمنية حيوية. وتبدو العقيدة الإقليمية الجديدة للسعودية واضحة: خفض التصعيد، لا التصعيد

لكن هذه العقيدة لا تجدي إلا إذا كان الطرف الآخر يشاركك الهدف نفسه. والحوثيون لا يفعلون. فقد عرقلوا مفاوضات السلام، وفرضوا حظرًا نفطيًا على اليمن، واستمروا في تهريب الأسلحة المتطورة — بما في ذلك مكونات الصواريخ — من إيران

ولإنصاف واشنطن، فقد ردت في مارس ٢٠٢٥ بعملية «الفارس الخشن" (Operation Rough Rider)، وهي حملة عسكرية استهدفت أكثر من ألف موقع، وقضت على قيادات حوثية بارزة، وقلصت من القدرات العملياتية للجماعة. لكن بحلول أوائل مايو، عادت واشنطن للسعي إلى وقف إطلاق النار. وقد أعلن الرئيس دونالد ترامب أنه سيأخذ «كلمة الحوثيين» بأنهم سيتوقفون عن مهاجمة السفن

بعد شهرين، تبيّن أن تلك الكلمة لا تساوي شيئًا. فقد عاد الحوثيون لقتل المدنيين وأسر الرهائن.

هذا هو الثمن الحقيقي لسياسة «خفض التصعيد بأي ثمن». فهي ترسل رسالة مفادها أن العنف يجلب المكاسب — وأن خرق وقف إطلاق النار مع أقوى جيش في العالم لا يترتب عليه عواقب. يدرك الحوثيون أنه طالما قدموا تعهدات مبهمة، فإن الولايات المتحدة ستتردد في اتخاذ إجراءات حاسمة

لقد رأينا هذا السيناريو من قبل — مع إيران نفسها. فلعدة سنوات، ظلت طهران تماطل المجتمع الدولي في مفاوضات نووية لا تنتهي، بينما واصلت تطوير برنامجها للأسلحة. ثم، وبشكل مفاجئ، دعم ترامب الضربات الجوية الإسرائيلية على المنشآت النووية الإيرانية، وأمر قاذفات أمريكية بتدمير ثلاثة أهداف رئيسية عندما فشلت طهران في الالتزام بموعده النهائي للتوصل إلى اتفاق

هذا النوع من المصداقية مهم. لكن المصداقية تتطلب الجاهزية. على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتحرك عندما تفشل الدبلوماسية. عليها أن تُملي وتيرة الأحداث — لا أن تتركها بيد الحوثيين أو إيران

وحتى يقتنع الحوثيون بأن لعدوانهم ثمنًا حقيقيًا — من حيث العقوبات، والتكلفة العسكرية، والعزلة الدبلوماسية — فإنهم سيواصلون طريق الحرب. وقف إطلاق النار يجب أن يُكتسب، لا أن يُمنح. والصفقات مع الإرهابيين ليست صفقات على الإطلاق

https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/a-deal-with-the-houthis-is-no-deal-at-all?__cf_chl_rt_tk=MpFZif.cqfdGm.fi39am55sEslvRmtDnpUPYKL3XB-Mg-1753295501-1.0.1.1-y9O4NV0hrEVpyd.876VEb2pybPsqi9ENdE2nfMmMgYA

الصبر الاستراتيجي: لماذا لم تنخرط إسرائيل بشكل كامل ضد الحوثيين؟

إبراهيم جلال

منذ أكتوبر ٢٠٢٣، تحوّلت حركة الحوثيين المتمردة في اليمن – المعروفة أيضًا باسم «أنصار الله» – إلى قوة معطّلة للملاحة في البحر الأحمر، ومصدر إلهاء لإسرائيل من الجنوب. وقد أسهم تمكينهم من قِبل فيلق الحرس الثوري الإيراني، وتحفيزهم بأيديولوجيا «الموت لإسرائيل، الموت لأمريكا»، في خوضهم حملة غير تقليدية، أطلقوا خلالها أكثر من ٢٠٠ صاروخ باليستي بعيد المدى و١٧٠ طائرة مسيّرة نحو إسرائيل، مما أعاد تشكيل البيئة الأمنية الإسرائيلية

وبالنسبة لإسرائيل، مثل الحوثيون أولوية ثانوية ومصدر إزعاج. فقد انصبّ تركيزها على صراعاتها الإقليمية مع حماس في غزة، وحزب الله في لبنان، والميليشيات الموالية لإيران في سوريا والعراق، بالإضافة إلى الحرس الثوري نفسه، في محاولة لإعادة تشكيل توازن القوى وفرض واقع إقليمي جديد. لم تتجاهل القيادة الإسرائيلية التهديد الحوثي، لكنها أجّلته، معتبرة أن «وقت الحوثيين» سيأتي في سياق تصفية الجبهات الأخرى. لم يكن ذلك بسبب شدة الهجمات الحوثية، بل لأنها أعادت النظر في مفاهيم العمق الاستراتيجي، واتجاه التهديد، والأمن الداخلي، وجدوى الردع، وكفاءة منظومة الدفاع متعددة الطبقات

وقد شهدت المواجهة بين إسرائيل والحوثيين ثلاث مراحل متبادلة على الأقل. في المرحلة الأولى، ركّز الحوثيون على تعطيل الملاحة في البحر الأحمر (مثل الاستيلاء على السفينة *Galaxy Leader* وشنّ هجمات رمزية داخل إسرائيل لاختبار رد الفعل. ثم انتقلوا في المرحلة الثانية إلى ضربات أكثر مباشرة على الأراضي الإسرائيلية. ففي ١٩ يوليو ٢٠٢٤، أسفر هجوم بطائرة مسيّرة حوثية عن مقتل مواطن إسرائيلي في تل أبيب، وهو ما أدى إلى أول ضربة عسكرية علنية من إسرائيل داخل اليمن. وفي المرحلة الثالثة، استهدفت الجماعة البنية التحتية الحيوية، مثل مطار بن غوريون في مايو ٢٠٢٥، وجددت فرض «حصار بحري» على ميناء حيفا، مؤكدة بذلك نيتها وقدرتها على استهداف العمق الاستراتيجي والسفن المرتبطة بإسرائيل، رغم وقف إطلاق النار مع الولايات المتحدة

وفي سياق الحرب النفسية، حذّر المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، من أن «مطار إسرائيل الرئيسي لم يعد آمنًا للطيران المدني». وقد أسفرت هذه الهجمات عن إضعاف مظلة الدفاع الإسرائيلية المتكاملة متعددة الطبقات – من القبة الحديدية، وسهم ٣/٢، إلى مقلاع داوود – كما رفعت كلفة التأمين البحري، وزادت من مخاطر الشحن إلى ميناء إيلات

جاء الرد الإسرائيلي على ثلاث مراحل متصاعدة. لم يُعر الحوثيون اهتمامًا لاحتمال استهداف بنيتهم التحتية، خاصة بعد ما شاهدوه في غزة. ففي يوليو ٢٠٢٤، استهدفت إسرائيل البنية التحتية المدنية في اليمن، مثل موانئ الحديدة، ومنشآت تخزين الوقود، ومحطة كهرباء، مما أدى إلى مقتل وإصابة أكثر من ٩٠ مدنيًا، دون استهداف مباشر للمقاتلين الحوثيين. وقد صرّح حينها وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، يوآف غالانت، قائلًا: «النار المشتعلة في الحديدة تُرى في كل أرجاء الشرق الأوسط"

ورغم الخسائر الهائلة التي تجاوزت مليار دولار، واصلت الجماعة هجماتها. في مايو ٢٠٢٥، شنت إسرائيل المرحلة الثانية من ردها، فدمرت مطار صنعاء، ومدرجاته، وأربعة طائرات مدنية، مما ضاعف من معاناة المدنيين والحوثيين معًا، إذ تم تعطيل المنفذ الجوي الوحيد لسكان المناطق التي تسيطر عليها الجماعة

وفي الشهر نفسه، هدّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إسرائيل كاتس، علنًا باستهداف قيادات الصف الأول للجماعة. وفي يونيو ٢٠٢٥، بدأت المرحلة الثالثة، والتي أظهرت تطورًا ملحوظًا في القدرات الاستخباراتية ومدى الضربات؛ إذ استهدفت إسرائيل موقع اجتماع سري لكبار قادة الحوثيين في صنعاء، قبل ساعات فقط من تنفيذهم هجومًا على إسرائيل، في رسالة واضحة مفادها أن تل أبيب قادرة على تعطيل هياكل القيادة والسيطرة بأسلوب مشابه لما تمارسه ضد حزب الله، وأنها تستطيع إدارة جبهات متعددة في وقت واحد، سواء مع إيران أو الحوثيين

توقع مراقبون انخراط الحوثيين في الرد الإيراني عقب الغارة الأمريكية على المنشآت النووية الإيرانية في ٢٢ يونيو، والتي أدت إلى اندلاع حرب استمرت ١٢ يومًا بين إيران وإسرائيل وانتهت بوقف هش لإطلاق النار. إلا أن الحوثيين، شأنهم شأن فصائل «الحشد الشعبي» في العراق، لم يشاركوا رسميًا في الرد، لأسباب ثلاثة:

١. تعمّد الحرس الثوري الإيراني أن يكون ردّه محدودًا لتجنب تصعيد لا يمكن لإيران الانتصار فيه أو النجاة منه، مما أدى إلى تأخير الرد غير المباشر عبر الوكلاء. ورغم انكشاف عقيدة «الدفاع الأمامي» الإيرانية وعزلتها المتزايدة، سعى الحرس الثوري إلى حماية الحوثيين، باعتبارهم أداة ضغط فعّالة على حركة الملاحة عبر مضيق باب المندب.

٢. سعى الحوثيون إلى خفض وتيرة عملياتهم بشكل براغماتي، وتركيز جهودهم على البقاء، بعد تكبدهم خسائر فادحة خلال الضربات الأمريكية التي استمرت ٥١ يومًا بين منتصف مارس و٧ مايو.

٣. فضل الحوثيون الحفاظ على ما تبقى لديهم من صواريخ وطائرات مسيرة لاستخدامها في حال تصاعدت الأمور لاحقًا، وهو ما يشير إلى تحول في نهج «محور المقاومة» من ردّ مباشر إلى نهج بقاء محسوب، وتوجس الجماعة من شنّ هجوم بري دولي واسع النطاق ضدها.

لقد باتت المواجهة بين الحوثيين وإسرائيل جبهة قائمة وواضحة. ورغم الحسابات الدقيقة، فإن تحركًا إسرائيليًا أكثر حسمًا بات مرجّحًا؛ فالسؤال لم يعد «هل سترد إسرائيل؟» بل «متى وكيف؟». وقد جدّد الحوثيون هجماتهم البحرية في يوليو ٢٠٢٥، وأغرقوا سفينتين *Magic Seas* و*Eternity C* مما أسفر عن مقتل أربعة بحارة على الأقل، واختطاف ستة آخرين، ما قوّض مصداقية اتفاق وقف إطلاق النار بين واشنطن والجماعة الذي أُبرم في مايو ٢٠٢٥.

وفي أحدث تصريحاته، أكد زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، استمرار الهجمات ضد إسرائيل والسفن الإسرائيلية في البحر الأحمر، متجاهلًا التكاليف الباهظة التي تتحملها البنية التحتية المدنية والاقتصاد اليمني المنهك. وتشير المعطيات إلى أن الهجمات الحوثية ضد إسرائيل قد تستمر حتى بعد إعلان وقف جديد لإطلاق النار في غزة، كما حدث في الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

ومع تراجع النفوذ الإيراني، وتفوق إسرائيل الواضح في الجبهة الشمالية، قد يحتل الحوثيون موقعًا متقدمًا على قائمة أهداف إسرائيل في الأشهر المقبلة. ففي ديسمبر ٢٠٢٤، صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قائلًا: «سيتعلم الحوثيون ما تعلّمته حماس، وحزب الله، ونظام الأسد، وآخرون – وحتى لو استغرق الأمر وقتًا، فإن هذا الدرس سيتكرّر في جميع أنحاء الشرق الأوسط». ومن المرجح أن تواصل إسرائيل الضغط على الولايات المتحدة لاستئناف العمليات العسكرية ضد الحوثيين في اليمن

https://www.mepsforum.org/post/israel-s-war-with-the-houthis-is-deferred-not-ignored

الحرب البريطانية غير المُعلنة على اليمن

New Internationalist
THE WORLD UNSPUN

روث رودِه وجاك سينامون

في مساء ١١ يناير ٢٠٢٤، دوّى هدير محركات الطائرات المقاتلة في السماء، بينما أقلعت ست طائرات حربية بريطانية من قاعدة «سلاح الجو الملكي - أكروتيري» الواقعة على الساحل الجنوبي لقبرص. وبأضواء ملاحتها المتلألئة في الأفق، عبرت الطائرات الأجواء المصرية متجهة نحو شمال اليمن

وبعد ساعات، أسقطت الطائرات قنابل "Paveway IV" الموجهة بالليزر على بلد أنهكته الحروب. لطالما استُخدمت القنابل البريطانية في قصف اليمن منذ عام ٢٠١٥، لكن هذه المرة لم يكن من يقود الطائرات سعوديين أو إماراتيين، بل أمريكيون وبريطانيون. لقد انتقل الحليفان من توريد القنابل إلى استخدامها مباشرة

وتُبرَّر هذه الغارات باعتبارها ردًا على هجمات الحوثيين ضد سفن حربية أمريكية وبريطانية في البحر الأحمر، نُشرت هناك عقب قيام الحوثيين – المعروفين أيضًا بأنصار الله – باختطاف سفينة الشحن «غالكسي ليدر» في نوفمبر ٢٠٢٣، ضمن حملة حصار بحري احتجاجًا على الحرب الإسرائيلية المدمرة في غزة. ومنذ ذلك الحين، شنّ الحوثيون، الذين يسيطرون فعليًا على معظم شمال اليمن، مئات الهجمات في البحر الأحمر، بما في ذلك استهداف سفن لا علاقة واضحة لها بإسرائيل أو حلفائها، مما أدى إلى ارتفاع حاد في تكاليف الشحن

وقد انخفضت حركة الملاحة التجارية في المنطقة بنسبة ٦٤٪، وبدأت السفن المتجهة بين أوروبا وآسيا بتفضيل طريق رأس الرجاء الصالح جنوب إفريقيا. أما مصر، فقد تراجعت عائدات قناة السويس بنسبة ٦٠٪ في عام ٢٠٢٤، بخسائر قُدِّرت بنحو ٧ مليارات دولار. كما أعلن ميناء إيلات الإسرائيلي إفلاسه رسميًا

اليمن تحت القصف

بينما تصدرت الضربات الأمريكية والبريطانية الأولى في يناير ٢٠٢٤ عناوين الأخبار، فإن الهجمات التي تلتها خلال الأشهر التالية لم تحظَ بتغطية إعلامية مماثلة. كما شنت إسرائيل عدة جولات من الغارات الجوية ردًا على أنشطة الحوثيين، مستهدفةً عددًا أكبر من المواقع المدنية

وخلال عام من استمرار القصف، استهدفت الضربات الأمريكية والبريطانية غالبًا منشآت عسكرية، إلا أن «مشروع بيانات اليمن Yemen Data Project»، الذي يوثق النزاع منذ ٢٠١٥، كشف أنه بين يناير ٢٠٢٤ ويناير ٢٠٢٥، قُتل ٢١ مدنيًا وأُصيب ٦٤ آخرون نتيجة هذه الضربات، كما تبين أن ١٦٪ منها استهدفت مواقع غير عسكرية

وفي ٢٩ سبتمبر، وبعد اعتراض الدفاع الجوي الإسرائيلي لصاروخ حوثي موجه نحو تل أبيب، شنّت المقاتلات الإسرائيلية غارات دمّرت محطتين لتوليد الكهرباء وميناء رأس عيسى النفطي، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص واحتجاز عدد من العاملين وسط حريق هائل

وفي مارس ٢٠٢٥، كثفت الولايات المتحدة قصفها على اليمن، مستهدفةً البنية التحتية المدنية. وفي أبريل، قصفت أيضًا ميناء رأس عيسى النفطي، ما أدى إلى مقتل ٨٠ شخصًا بحسب سلطات الحوثيين، ووضع البلاد على شفير أزمة طاقة جديدة

حملة الولايات المتحدة، التي أُطلقت عليها اسم «الفارس الخشن" (Operation Rough Rider)، تم الكشف عنها بعد أن أُضيف الصحفي الأمريكي جيفري غولدبرغ، الحارس السابق في أحد سجون الاحتلال الإسرائيلي، بطريق الخطأ إلى مجموعة خاصة على تطبيق «سيغنال» تضم مسؤولين أمريكيين كبارًا تفاخروا بعملياتهم. وقد أثار هذا التسريب غضبًا إعلاميًا أعظم من الغارات ذاتها

وقال أحد الناجين من غارة أمريكية استهدفت حيًا سكنيًا في حديث لقناة الجزيرة: «كانت أسرة تُفطر معًا، وليست قاعدة عسكرية. الأمريكيون لا يفرّقون بين متمرد وطفل». وروت أم تدعى خولة، أُصيب أطفالها في ذات الغارة، كيف «صرخت تنادي أسماءهم» قبل أن «يكتشف جارٌ جثتين صغيرتين طارتا أمتارًا بفعل الانفجار». والآن يسألها الطفلان إن كانت القنابل ستعود

أما بريطانيا، فقد أفيد بأنها زودت الطائرات الأمريكية بالوقود جويًا خلال غارات أودت بحياة أو إصابة أكثر من ٢١٣ مدنيًا، وذلك في الشهر الأول من حملة ترامب القتالية في اليمن بين ١٥ مارس و١٥ أبريل، وهي الحملة التي استمرت لاحقًا بوتيرة أعلى. ومنذ منتصف أبريل، واصلت بريطانيا شنّ ضربات جديدة، كما استهدفت إسرائيل مطار صنعاء وميناء الحديدة ومواقع مدنية أخرى

الإرث البريطاني في اليمن

رغم أن للولايات المتحدة سجلًا طويلًا في شن غارات بطائرات بدون طيار في اليمن، فإن قصف عام ٢٠٢٤ كان المرة الأولى في التاريخ الحديث التي تستهدف فيها بريطانيا مواقع هناك بشكل مباشر. وبينما أصرت الحكومة البريطانية على أن هجماتها كانت محدودة ودقيقة، وأنها استهدفت منشآت عسكرية فقط، تُخفي هذه الرواية المصاغة بعناية حقيقة أعمق: دور بريطانيا في الحرب على اليمن أوسع بكثير

لبريطانيا تاريخ طويل من التدخل العلني والسري في اليمن. ففي عام ١٨٣٩، استولت على مدينة عدن والمناطق المحيطة بها، وظلت تحتلها لأكثر من قرن حتى انسحبت عام ١٩٦٧ بفعل المقاومة المناهضة للاستعمار. وكما كتب المؤرخ جون نيوسنجر: «ليس هناك جديد في قصف الطائرات البريطانية لليمن، فاليمنيون لديهم خبرة تقارب القرن في تلقي القصف البريطاني». وكانت عدن، خصوصًا بعد افتتاح قناة السويس، ذات أهمية استراتيجية باعتبارها نقطة وصل بحرية رئيسية

أما شمال اليمن، فقد خضع لحكم المملكة المتوكلية بين ١٩١٨ و١٩٦٢، حتى أطاح بها انقلاب بدعم مصري أشعل حربًا أهلية دعمت فيها بريطانيا وإسرائيل والسعودية القوى الملكية التي هُزمت لاحقًا. وأشار الباحث ديفيد ويرنغ إلى أن عدن أصبحت، بعد خسارة قناة السويس وقلب النظام الملكي في العراق، قاعدة بريطانية رئيسية لبسط النفوذ العسكري في الخليج والمحيط الهندي

ومنذ عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢، لعبت بريطانيا دورًا محوريًا في حملة التحالف السعودي-الإماراتي على اليمن، عبر توفير الأسلحة والمعلومات الاستخباراتية. ونُفذت أكثر من ٢٥,٠٠٠ غارة أسفرت عن مقتل ١٩,٠٠٠ مدني. وانتهت هذه الحرب والحصار البحري الذي فرضه التحالف، إلى جانب الانتهاكات الواسعة التي ارتكبها الحوثيون وأطراف أخرى، بمقتل نحو ٣٧٧,٠٠٠ شخص بنهاية ٢٠٢١.

وفي أكتوبر ٢٠١٦، وقعت أكبر مذبحة في الحرب حين قتل قصف سعودي ما لا يقل عن ١٤٠ شخصًا في جنازة بصنعاء، ما دفع إدارة أوباما إلى مراجعة تدخلها في النزاع، بينما دعا وزير الخارجية البريطاني آنذاك، بوريس جونسون، إلى استمرار مبيعات الأسلحة. وقد عُثر على قنابل «بايفواي» البريطانية في مواقع استُهدفت فيها مدنيون، وهي نفس القنابل التي استخدمتها بريطانيا في ٢٠٢٤.

وقد طُعن في قانونية دعم بريطانيا للحرب من قبل حملة «ضد تجارة السلاح" (CAAT)، التي قدمت طعنًا قانونيًا عام ٢٠١٦ أجبر الحكومة على تعليق تصاريح تصدير الأسلحة لمدة عام تقريبًا بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠. وتخضع صادرات بريطانيا من الأسلحة إلى إسرائيل حاليًا لدعوى مماثلة

أما طائرات F-35 التي تستخدمها إسرائيل في ضرباتها على غزة واليمن، فهي من تصنيع شركة لوكهيد مارتن الأمريكية، لكن ٢٥٪ من قيمتها تُصنع في أوروبا، وأكثر من ١٥٪ منها تُنتج في بريطانيا

دوافع مزدوجة

هل نجحت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل في تحقيق أهدافها العسكرية في اليمن؟ يشكك الصحفي اليمني علي مياس في ذلك، مشيرًا إلى أن الهجمات أدت، في واقع الأمر، إلى تعزيز قدرات الحوثيين. ووفقًا لبيانات مشروع "ACLED"، وقعت معظم هجمات الحوثيين في البحر الأحمر بعد يناير ٢٠٢٤، وبلغت ذروتها في يونيو. ولم تُسجّل أول حالة وفاة جراء هجوم حوثي إلا بعد بدء الضربات الأمريكية والبريطانية. وقد أسفرت تلك الهجمات مجتمعة عن مقتل أربعة بحارة وغرق سفينتين

استغل الحوثيون هذه الضربات في حملاتهم الدعائية، مما ساهم في زيادة عدد مقاتليهم من ٢٢٠,٠٠٠ في عام ٢٠٢٢ إلى ٣٥٠,٠٠٠ بحلول نهاية ٢٠٢٤. كما وسّعوا ترسانتهم العسكرية التي تشمل أسلحة مصنّعة محليًا وأخرى وفّرتها إيران

وترى الصحفية أيونا كريغ أن الحوثيين مدفوعون بدافعين رئيسيين: دعم القضية الفلسطينية، والسعي لتحقيق مصالح ذاتية. وقد أوقفوا هجماتهم مؤقتًا عقب إعلان هدنة في غزة في ١٩ يناير، وأرسلوا رسالة إلى شركات الشحن أعلنوا فيها تعليق «عقوباتهم» على السفن، باستثناء تلك الإسرائيلية أو المملوكة بالكامل لإسرائيليين، كما أفرجوا عن طاقم سفينة «غالكسي ليدر"

ومع ذلك، يؤكد مياس أن الحوثيين لا يمكن اعتبارهم ممثلين لقضية حقوق الإنسان، نظرًا لسجلهم الحافل بالانتهاكات خلال الحرب، بما في ذلك تجنيد الأطفال، وزرع الألغام، والاعتقالات التعسفية

استراتيجية بديلة

يرى مراقبون أن وقف إطلاق النار في غزة كان كافيًا لوقف هجمات الحوثيين، إذ لم تُسجَّل أي غارات حوثية خلال فترة الهدنة. ومع ذلك، اختارت بريطانيا والولايات المتحدة مواصلة القصف، بينما استمرتا في دعم إسرائيل

ورغم أن التدخل العسكري الخارجي في بريطانيا لا يتطلب موافقة برلمانية مسبقة، لم يُستدعَ البرلمان إلا بعد تنفيذ الضربات، وقد أعرب حزب العمال عن دعمه للهجمات. وأظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة *YouGov* تأييدًا شعبيًا محدودًا لتلك الغارات، في ظل تغطية إعلامية مؤيدة من بعض الصحف، مثل *Daily Mail*.

ويكشف التاريخ العسكري البريطاني، كما في العراق وليبيا وسوريا، عن نهجٍ قائم على استخدام القوة دون نقاش ديمقراطي جاد. ويتكرر هذا النهج اليوم في اليمن، في غياب كامل للمساءلة

وترى الصحفية أيونا كريغ أن السياسة البريطانية في اليمن أخفقت باستمرار، حيث تُمنَح الأولوية للعلاقات مع السعودية وإسرائيل على حساب أي جهد دبلوماسي حقيقي لحل الأزمة اليمنية

خاتمة

في عام ٢٠٢٥، تجاوزت تكلفة الضربات الأمريكية ضد الحوثيين مليار دولار خلال ثلاثة أسابيع فقط، فيما تبلغ تكلفة القنبلة الواحدة من طراز «بايفواي IV" أكثر من ٩٣,٠٠٠ دولار. وبينما يدفع دافعو الضرائب ثمن هذه الحروب، يتكبد اليمنيون خسائر فادحة من الدمار والمعاناة

وما لم تتغير هذه السياسات بفعل ضغوط شعبية، أو مساءلة قانونية ومجتمعية حقيقية، ستظل الحرب على اليمن مثالًا صارخًا على فشل السياسات الغربية، حيث تُستبدل السياسة بالقنابل، والحلول الإنسانية بالحصار.

"لقد أُهملت اليمن وعانت كثيرًا على مدى عشر سنوات. لا أحد يهتم، لأننا بعيدون جدًا عن من يسيطرون على النظام العالمي."
— علي مياس

https://newint.org/violence/2025/britains-undeclared-war-yemen

وسط اضطرابات الشرق الأوسط... البحرية الملكية تنسحب من المنطقة لأول مرة منذ عقود

ديفيـــد بلير

بمجرد أن تُبحر السفينة الحربية «إتش إم إس لانكاستر» عائدةً إلى بريطانيا، لن تبقى أي سفينة حربية رئيسية تابعة للبحرية الملكية في الشرق الأوسط، وذلك لأول مرة منذ ٤٥ عامًا

اندفعت خمس دفعات من الرذاذ الأبيض إلى السماء بقوة أشبه بانفجارات بركانية، قبل أن تغرق السفينة التجارية الحمراء تحت الأمواج، عاجزة عن المقاومة. هكذا أظهر تسجيل مرعب بثّه الحوثيون – المدعومون من إيران – كيف أغرقت شحنات ناسفة سفينة الشحن «ماجيك سيز» في قاع البحر الأحمر. وبعد ثلاثة أيام فقط، في ٩ يوليو، أغرق الحوثيون سفينة أخرى تُدعى «إيترنيتي سي» بوابل من قذائف الـRPG.

كانت هذه الهجمات الأحدث في حملة متصاعدة ضد الملاحة التجارية، بدأت عقب اندلاع الحرب في غزة، وأدت حتى الآن إلى تقليص حركة المرور عبر البحر الأحمر بنسبة ٦٠%

لطالما حافظت البحرية الملكية البريطانية على وجود دائم في المنطقة، لردع مثل هذه الهجمات على طرق التجارة الحيوية، ولحماية مبدأ حرية الملاحة. ومع ذلك، تستعد بريطانيا الآن لسحب آخر فرقاطة لها من الشرق الأوسط، ما سيترك المنطقة دون أي سفينة حربية رئيسية تابعة للبحرية الملكية، لأول مرة منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريبًا

الفرقاطة «لانكاستر» من الطراز ٢٣، ستغادر قريبًا القاعدة البحرية البريطانية في البحرين، عائدة إلى الوطن، حيث يُخطط لإخراجها من الخدمة بحلول نهاية العام الجاري. ومنذ عام ٢٠٢٢، كانت «لانكاستر» تقوم بدوريات في بعضٍ من أكثر ممرات الشحن ازدحامًا في العالم؛ إذ اعترضت شحنات مخدرات كانت في طريقها إلى بريطانيا، وطاردت شحنات أسلحة أرسلها الحرس الثوري الإيراني، وساهمت في حماية حركة التجارة التي يعتمد عليها الاقتصاد البريطاني

وفي مايو الماضي، ضبطت «لانكاستر» شحنة من الهيروين والحشيش والأمفيتامينات بقيمة ٣٠ مليون جنيه إسترليني على متن مركب في بحر العرب، وفي مارس، صادرت شحنة أخرى بقيمة ٥,٤ مليون جنيه. أما في عام ٢٠٢٢، فقد اعترضت شقيقتها «إتش إم إس مونتروز» سفينتين تحملان صواريخ إيرانية كانت في طريقها إلى الحوثيين

لكن قريبًا، لن تبقى أي سفينة بريطانية تؤدي مثل هذه المهام، وستُترك مسؤولية مواجهة تهريب الأسلحة والمخدرات، واحتواء التهديد الإيراني، للبحرية الأمريكية وحلفائها

يقول توم شارب، الضابط السابق في البحرية الملكية:
”عندما تسحب السفينة، فإنك تسحب معها كل هذه الأنشطة، وتخسر كل شيء.“

لا أحد يدّعي أن الشرق الأوسط بات أقل أهمية لبريطانيا. بل على العكس، يعيش أكثر من ٣٠٠ ألف بريطاني في دول الخليج، وهو رقم قياسي، معظمهم في الإمارات والسعودية. كما بلغت صادرات بريطانيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست (الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، البحرين، وعُمان) نحو ٣٦,٧ مليار جنيه إسترليني في العام الماضي، ما يجعلها ثالث أكبر سوق عالمي لبريطانيا بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

المصالح البريطانية في المنطقة قوية للغاية، حتى إن الدبلوماسيين يعترفون سرًّا بأن أي أزمة في الخليج ستكون أزمة لبريطانيا منذ اليوم الأول. وكان يُفترض أن يمثل الإبقاء على فرقاطة أو مدمرة هناك مساهمة بريطانية في منع مثل هذه الأزمات. لذلك، أعادت البحرية الملكية فتح قاعدة دائمة في البحرين عام ٢٠١٨، بتمويل من الحكومة البحرينية. وصلت الفرقاطة «مونتروز» إلى هناك عام ٢٠١٩، وظهرت أهمية وجودها بعد أن استولت إيران على ناقلة النفط البريطانية «ستينا إمبيرو» وهددت الشحن البريطاني. استجابت «مونتروز» بمرافقة السفن البريطانية ذهابًا وإيابًا عبر مضيق هرمز، نقطة الاختناق الحيوية عند مدخل الخليج، مما حال دون وقوع مزيد من الهجمات الإيرانية

آنذاك، كان لدى بريطانيا أيضًا سرب من أربع سفن كاسحة للألغام في البحرين لمنع محاولات إيران زرع ألغام بحرية، بالإضافة إلى سفينة إمداد ثقيلة، «آر إف إيه لايم باي». وبهذا الوجود، كانت مساهمة بريطانيا في أمن المنطقة تفوق أي بلد غربي آخر بعد الولايات المتحدة. في عام ٢٠٢٢، تولّت «لانكاستر» مهمة «الفرقاطة المنتشرة دائمًا» بدلًا من «مونتروز»، لكن «لايم باي» عادت إلى بريطانيا ولم تُستبدل. كما تم سحب سفينتين من كاسحات الألغام، وتضررت أخرى في حادث تصادم

وعندما تغادر «لانكاستر»، ستكون السفينة البريطانية الوحيدة المتبقية في الشرق الأوسط هي كاسحة الألغام «إتش إم إس ميدلتون». قبل أربع سنوات فقط، كان لدى بريطانيا ست سفن متمركزة في البحرين، وقريبًا ستبقى واحدة فقط. وقد تكون لهذا الانسحاب تداعيات دبلوماسية وعملية بعيدة المدى، فالبحرين تستضيف مقر الأسطول الخامس الأمريكي، وقيادة القوات البحرية المشتركة (CMF)، وهو تحالف بحري يضم ٤٦ دولة ويغطي ٣,٢ مليون ميل مربع من المحيطات

عادةً ما يشغل نائب قائد "CMF" ضابط من البحرية الملكية البريطانية، وهو تقليد يعكس ثقل الوجود البريطاني. لكن في ظل تراجع هذا الوجود إلى كاسحة ألغام واحدة فقط، قد يُعاد النظر في مكانة بريطانيا

كما يضيف شارب:
"البريطانيون كانوا دومًا في موقع النائب، ولطالما حافظوا عليه لأن لديهم سفنًا هناك. بمجرد أن تسحب سفينتك الكبيرة، فإنك تسحب الدبلوماسية، وتفقد جمع المعلومات الاستخباراتية، وتفقد قوة الردع، وتخسر مقعدك في طاولة القرار."

وفي وقت تطالب فيه إدارة ترامب الحلفاء بتحمّل مسؤوليات أمنهم، فإن الانسحاب البريطاني شبه الكامل من الخليج قد يسبب توترًا مع واشنطن

وقد تتضرر العلاقات مع البحرين أيضًا. فقد وافق الملك حمد بن عيسى آل خليفة على تمويل القاعدة البحرية البريطانية بشرط بقاء فرقاطة أو مدمرة دائمًا، تأكيدًا على التزام بريطانيا بأمن بلاده

تراجع هائل في حضورنا العالمي

الجنرال السير سايمون مايوول، الذي لعب دورًا محوريًا في إبرام الاتفاق، عبّر عن خيبة أمله من قرار الانسحاب، قائلًا:

"تم إنشاء مرفق الدعم البحري في البحرين على أساس أن البحرية الملكية ستكون قادرة على الحفاظ على وجود دائم في الخليج، ما يوفّر الدعم للحلفاء، ويطمئن الأصدقاء، ويسهم في أمن وازدهار بريطانيا. يعد انسحاب 'لانكاستر' دون تعيين بديل تراجعًا هائلًا في حضورنا العالمي، وانعكاسًا صادمًا لضعف الجاهزية القتالية للبحرية الملكية."

رحيل «لانكاستر» لا يعود إلى قرار سياسي متعمد بالتخلي عن الشرق الأوسط، بل إلى التدهور المستمر في أوضاع البحرية الملكية، نتيجة سنوات من التقشف والإهمال الحكومي، التي جعلت الأسطول غير قادر على الحفاظ على وجود دائم في الخليج

فأحدث فرقاطة من طراز ٢٣، «إتش إم إس سانت ألبانز»، دخلت الخدمة عام ٢٠٠٢، ولم تبدأ بريطانيا في بناء بدائلها – فرقاطات طراز ٢٦ – إلا في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تدخل أولى هذه السفن، «إتش إم إس غلاسكو»، الخدمة في عام ٢٠٢٨.

غياب السفن البديلة يخلق فجوة مقلقة.

فالفراغ الزمني غير المسبوق بين خروج آخر فرقاطة من طراز ٢٣ من الخدمة وبدء تشغيل الجيل الجديد، يُجسّد أزمة نقص السفن الحربية البريطانية. باختصار، السفن القديمة تُسحب قبل دخول البدائل

صُممت فرقاطات طراز ٢٣ للعمل لمدة ١٨ عامًا فقط، لكن تم تمديد خدمة «لانكاستر» إلى ٣٣ عامًا، ولا يمكنها مواصلة المهام البحرية أكثر من ذلك

وعند خروج «لانكاستر» من الخدمة في نهاية هذا العام، ستنخفض القوة البحرية البريطانية إلى سبع فرقاطات وست مدمرات فقط – أي ١٣ سفينة حربية رئيسية، وهو عدد أقل مما تمتلكه فرنسا أو إيطاليا، وذلك لأول مرة في التاريخ

بدأ الوجود البحري البريطاني الدائم في الخليج عام ١٨٥٣ بموجب اتفاقية الهدنة البحرية الدائمة مع حكّام الإمارات المتصالحة (الإمارات لاحقًا)، واستمر حتى عام ١٩٧١، عندما نالت البحرين والإمارات وقطر استقلالها، وأغلقت بريطانيا قواعدها في المنطقة

رغم الإغلاق، واصلت البحرية الملكية إرسال زيارات منتظمة بالفرقاطات والمدمرات. ففي عام ١٩٧٦، أُرسلت مجموعة قتالية تتكوّن من مدمرتين وست فرقاطات إلى الشرق الأوسط، تبعتها في العام التالي زيارة أربع فرقاطات لصلالة ومسقط في عُمان والبصرة في العراق

وفي أعقاب اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية عام ١٩٨٠، أنشأت بريطانيا «دورية أرميلّا» لحماية الملاحة في المنطقة، وظلّت تحافظ على وجود دائم لسفينتين إلى أربع سفن هناك، حتى خلال ذروة حرب فوكلاند

استمرت «أرميلّا» حتى عام ٢٠١١، لتُستبدل بعملية «كيبون»، التي أبقت على وجود فرقاطة أو مدمرة واحدة في الخليج حتى المهمة الأخيرة لـ«لانكاستر"

وبعد مغادرتها، لن تبقى أي سفينة حربية رئيسية في المنطقة – لأول مرة منذ عام ١٩٨٠، وربما منذ عام ١٨٥٣.

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع إن البحرية الملكية «تواصل تنفيذ عمليات معقدة في أنحاء العالم»، مشيرًا إلى نشر «مجموعة الضربات البحرية»، بقيادة «إتش إم إس برنس أوف ويلز»، في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

وعن الوضع في الخليج، أضاف المتحدث:

"لدى المملكة المتحدة وجود بحري طويل الأمد في الخليج، ولا تزال قيادة البحرية البريطانية في البحرين مركزية في عملياتها العسكرية في الشرق الأوسط."

لكن قريبًا، ستُنفّذ تلك العمليات من دون أي فرقاطة أو مدمرة – لأول مرة منذ جيلين، وربما منذ قرنين كاملين.

https://www.telegraph.co.uk/news/2025/07/26/middle-east-in-turmoil-navy-is-abandoning-it/

مـــركز أبعـــاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص
من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ،
يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية
والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات
الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا
الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية. Abaad Studies & Rese-
arch Center (Abaad) is a non-profit organization
that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No.
(436) issued on October 18 2010.
focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties,
terrorism, freedoms as well as economic and social issues.